

ذلك لا يصير وهو الاسم كما اذا من الماء البثرة ولم يجز عليها مطلقا ولو حال
الفرقة وفاقا للمعظم وهو الاستعداد من حقن الاحتياج بالاكتماء بذلك عند
الفرقة والمستعمل في شكله فلا يتغير ترك الاحتياج بالاحتياج بالاحتياج بالاحتياج
في حال الفرقة المانعة من ابراء الماء على البثرة ولذا كان احتياج الاكتماء بالاحتياج
المكفوف هو الاقرب ولو شك في تحقق مفهوم الغسل فلا يجزئ الاكتماء به ويجب
الترتيب في الغسل حيث لا يرد الا تماس وشبهه من الوقوف تحت المطر والمغزيب
وتحده وهو ان يبدأ بغسل الراس فلا ثم بغسل الجانب الايمن ثانيا ثم بغسل الجانب الايسر
ثالثا وفاقا للمعظم وربما يستفاد من حقن خلاف ذلك وهو ضعفه ولو دخل ربا
الترتيب فقدم المانعة وغر المقدم كما لا يغسل الشمال قبل اليمين بل يجزئ الاكتماء بذلك
بذلك الغسل الخلل الترتيب للاعادة على ما يحصل وهو الترتيب كما ذكره بهما
ولا فرق في ذلك بين ان يكون الترتيب سميلا او جليلا بالارضوع وبالجمك والعمل ولا يرد
في الصحاح بين ان يكون بسيطا كما في كثير من العوام او مركبا كما اعتقد عدم وجوب الترتيب
المشبه ثم حقن خلافه سواء كان بالاحتياج او بالتقليد ويجزئها وسواء كان مقفرا او في
مقفرا لان بن الجهم والمقلد الغير المقصر في يكونان معددين ويكون الاحتياج صحيحا
وان خالفت اولية وفيها اشكال ولكن اهتم بالصحة وعدم لزوم الامتداد في غايات القوة
ولكن الاحوة الامتداد وهل يفسد الغسل تحت الترتيب مع فتلته الاعادة من راس
او لا يفسد انما امره الاول وقدم ما يجب تأخيره وكانت البثرة مقابلة لراية
الاحمر وان اقدم البثرة وتسمى بها عند الاحوال المستحبة كغسل اليمين في حال لو قدم الشمال
على اليمين في ان لا يفسد غسله ولا يجب الاعادة من راس بالانفاق على لفظ بحيث

ع

ع غسل مع الحائضه قبل يجب تأخيرها قدر ما يحق التمسك فقط فيقيم عليها
غسل الشمال بعد غسل اليمين في المثال المذكور ولا يغسلها ثانيا ويجب معرفته
تقديم ما اخره ما حقه استعماله فيجب اعاده غسل اليمين بعد فتلته اشكال فيظهر من حقن
الايسر وهو اجزا ولكن الاقرب الاكل وفاقا لفظ الاكل واذا غسل شيئا مما يجب تلخيصه
قبل سابقه فكل غسل كدقيل واذا اعاد غسله فلا يجب معها اعادة الحجر والذخا فزه
عن سابقه وهو يجب الترتيب في غسل الاعضاء فيجب الابتداء باعلى هذا كما في الاعضاء
الوضوء التي يجب غسلها فلا يجزئ غسل الاسفل قبل الاعلى ولا يجزئ غسل الاسفل
قبل غسل الاعلى فيجب الابتداء بغسل الرقبة والاعلى وما بعد في غيرها مما اعلى في غسل الراس
والجانبين كما في مسح الوضوء خالف الاصحاب في ذلك فذهب المعظم الى انه لا يجب ذلك
وقبل يجب دواجره ولكن المهم هو القول الاول وقبل غيره فانه القوي في سائر
الاصول او غسل لجزء في الجانب الايمن غسلها خاصة وغسل الايسر باجمرة انما يتلو كات
في الاسفل غسلها خاصة وان كات في اعلاه فلا يجب غسل ما تحتها هذا هو المشهور
فان كان على نسبت الوضوء لوجوب غسل ما بعدها الى اسفل العضو لانه العجز والراس
عضوا واحد وجعل السنة للوضوء غسل الراس وكذا اشكال ولا يشترط ان السنين سواء
كانتا لائقي والذكر والنسب تبخا البجائين في غسل ما في الشق الايمن مصر وغسل ما في
الشق الايسر مصر وما يجزئها من اجزاء العيون وليست مستغلين وكله ليدن ولا يدا
وانما كان والقدمان وطعام المتور وهو السفندان كله في غسل النصف الايمن مع الايمن
وانصف الايسر مع الايسر الا اختلاف الاصحاب في ذلك فذهب جماعته الى الاول
فريد الى انه يجزئ غسلها مع اجانب شاة والاقر بعينه هو الغزل ولكن